E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧١
Issue 71

تشرين الاول - تشرين الثاني - كانون الاول / ٢٠٢٢
Oct. - Nov. - Dec. / 2022

قضايا سياسية
العدد ٧١
٢٠٢٢

طبع في
الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الصين و إدارة الصراع في القارة الآسيوية منذ عام 2011 م.م إياد مالك عبد المجيد أ.م.د عبد القادر دندن	1_ 12
2	ادارة المخاطر في استراتيجية الامن القومي الامريكي في الشرق الاوسط الباحث جمعة عادل علي فيحان	13_27
3	المقومات الجغرافية والسكانية وتأثيرها في قوة روسيا الاتحادية الباحثة حنين إبراهيم عبدالله ا.م.د احسان عدنان عبدالله	28_36
4	التوجهات المصرية لصياغة دور جديد في منطقة شرق المتوسط دموع قاسم كريم أ.م.د باقر جواد كاظم	37_49
5	صنع السياسة العامة في العراق بعد العام 2005 الباحث داخل عبد الحمزه هنين أ. د. فراس عبد الكريم البياتي	50_ 65
6	حراك تشرين الاجتماعي في لبنان وأثاره على الاستقرار وهشاشة الدولة م. م . سالي سعد محمد أ.د. أحمد عبد الله ناهي	66 _ 75
7	مرتكزات القوة الناعمة الإيرانية علياء حميد خيون أ.م.د نور عبدالاله عجرش	76_84
8	التكنولوجيا الخضراء وأهمية اعتمادها كسياسة عامة في العراق م.م علي عبد الرزاق شنشول	85_ 96
9	الحوار الوطني وتحويل النزاع في السودان بعد عام 2022 م.م. مصطفى صادق عواد	97_114
10	المعايير الدولية للحكم الصالح د. محمد عامر حسن	115 _ 126
11	الاستراتيجية الصينية لتحقيق أمن الطاقة أ.م.د الاء طالب خلف الباحث: محمد عبدالعزيز مقداد	127_138
12	الارهاب السيبراني وأثره على الأمن القومي "العراق إنموذجاً" م.م قمر ثامر صبري	139_ 147
13	التوصيف الجيواستراتيجي لدول شبه القارة الهندية م.م. نسرين سمير جبار	148_ 161
14	انعكاسات تطوير القوى الكبرى لأجيال الحروب الجديدة على العلاقات الدولية م.م نظير سامي عبد الواحد أ.م.د. عباس سعدون رفعت	162_ 171
15	دوافع التوجه التركي أزاء منطقة المشرق العربي الباحثة: نهى مثنى نجم الدين أ.د. محمد ياس خضير	172_188
16	مكافحة الفساد وآليات معالجته في العراق م.م سارة عبد زاير	189_ 204
17	جهاز مكافحة الارهاب ودوره في تحقيق الامن المستدام ودور الاستراتيجية الوطنية في بناء السلام في العراق م.م ضحى فيصل علي	205_217

18	الرقابة على اللامركزية الادارية في العراق بعد عام 2003 م.م عفاف ظافر هادي	232_218
19	السلوك السياسي للجماعة الإسلامية في مصر بعد عام 2011 م.م علياء محمد طارش	250_233
20	التنمية السياسيَّة في العراق مابعد عام 2003 م. م. محمد مجيد حسين	267_251
21	تجربة اقليم كردستان العراق التنموية م.م أسامة محمد صاحب	277_268
22	معضلة الأمن في منطقة الشرق الأوسط " دراسة في مضامين مكافحة الارهاب " م. م ليث علاء خضير	297_278
23	تطور الحرب الروسية الاوكرانية و أنعكاساتها على القارة الافريقية (نماذج مختارة) م.م. مناسك عبد الوهاب حكمت	314_298
24	معادلات الامن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والتوجه نحو السلام م.م نبأ إحسان شريف	330_315
25	تحديات المشاركة الانتخابية للمرأة في العراق بعد عام 2005 م.م نور مشتاق حسن	345_331
26	دور النظم الادارية في السياسة المحلية (دراسة حالة العراق) م. م. نور موفق عبد الغني	361_346
27	سياسة تركيا الخارجية في ليبيا وتحدياتها (2011_ 2021) م.م هبه حميد شمخي الكناني	381-262
28	أثر الثقافة السياسية للأحزاب الكردية على الهوية الوطنية وانعكاساتها على بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي 2003 م.م هدى عبد الحسين فياض	396-382
29	تطور الحروب واثرها على الامن الوطني للدول (الحرب الهجينة انموذجا) م.م. هناء رحيم زيدان	411-397
30	أثر الفساد السياسي على الأنتخابات بعد عام 2003 (أنتخابات 2021 أنموذجاً) م.م. هند احمد عبد	425-412
31	توحيد السياسات في المؤسسات الحكومية بعد العام (2014) في العراق (الذكاء الاصطناعي أنموذجاً) م.م. هند شاكر محمود	438-426
32	الصين ومستقبل الصراع في بحر الصين الجنوبي م.م حسين حسن عزيز أ.د هيثم كريم صيوان	455-439
33	الحزب الشيوعي الصيني في العصر الجديد م.م منار شاكر محمود	473-456

الاستراتيجية الصينية لتحقيق أمن الطاقة

Chinese strategy to achieve energy security

الباحث: محمد عبدالعزيز مقداد**
Mohammed Abdul Aziz Muqdad

أ.م.د الاء طالب خلف*
Laa Talib Khalaf

الملخص:
هدف هذا البحث إلى التعرف على المفهوم الصيني لأمن الطاقة، وبيان أهمية الطاقة كمحرك أو عامل جذب في العلاقات الثنائية بين الدول، وبيان استراتيجية التنويع في إمدادات الطاقة الصينية، والتعرف على استراتيجية المرونة في إمدادات الطاقة الصينية، وتمت صياغة سؤال البحث للإجابة عن السؤال التالي: ما الاستراتيجية الصينية لتحقيق أمن الطاقة؟، حيث تم تقسيم البحث إلى ثلاث فروع أساسية تناول الفرع الأول المفهوم الصيني لأمن الطاقة، أما الفرع الثاني فقد تناول استراتيجية التنويع في إمدادات الطاقة، والفرع الثالث تناول استراتيجية المرونة في إمدادات الطاقة، وتوصل البحث الى نتائج عدة أهمها أن الصين مصممة على تحقيق الاستقرار في إنتاج الطاقة، كما تسعى إلى تطوير مواردها، وتكثيف الجهود للوصول إلى حقول جديدة. وتنتهج الصين العديد من الوسائل لتطبيق المرونة في إمدادات الطاقة منها توفير مخزون احتياطي نفطي، وتطوير حقول النفط، وتأمين وتطوير خطوط نقل النفط.
الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الصينية ، الصين ، أمن الطاقة.

Abstract:
The aim of this research is to identify the Chinese concept of energy security, to indicate the importance of energy as a driver or attraction factor in bilateral relations between countries, to explain the diversification strategy in Chinese energy supplies, and to identify the flexibility strategy in Chinese energy supplies. The research question was formulated to answer the following question: What is the Chinese strategy to achieve energy security? Where the research was divided into three main branches, the first branch dealt with the Chinese concept of energy security, while the second branch dealt with the strategy of diversification in energy supplies, and the third branch dealt with the strategy of flexibility in energy supplies, and the research reached several results, the most important of which China is determined to achieve stability in energy production, as it seeks to develop its resources, and intensify efforts to access new fields. China is adopting many means to apply flexibility in energy supplies, including providing oil reserves, developing oil fields, and securing and developing oil transportation lines.
Keywords: Chinese strategy, China, energy security.

المقدمة:

** باحث في العلوم السياسية/ جامعة النهرين.
* استاذ في السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين.

تشغل مصادر الطاقة بكل أنواعها أهمية كبرى لدى الدول الصناعية بشكل عام، وبالأخص المصادر النفطية منها، فهي تعدُّ الشريان النابض للحياة الاقتصادية، والركن الأساس في تحديد قوة الدولة اقتصادياً، حيث تعاني الدول الكبرى -باستثناء روسيا الاتحادية- نقصاً في موارد الطاقة، إذ إن احتياجاتها تفوق ما تملكه من موارد طاقة؛ مما يجعلها تعتمد بشكل أساسي على الاستيراد في تلبية الاستهلاك الداخلي، وإنَّ زيادة معدل النمو الاقتصادي ومعدل الناتج المحلي الاجمالي يرجع إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية، وهو في النهاية يتطلَّب توفير مصادر الطاقة للاستمرار، أو الحفاظ على معدلات الناتج والنمو، ولذلك فإنَّ الدول التي تسعى إلى زيادة مقومات قوتها لا بد لها من توفير مستلزمات زيادة هذه المقومات، ومن أهمها المقوم الاقتصادي الذي يعتمد على مصادر الطاقة في تعزيز مؤشراته.

حيث يحتل الأمن الطاقوي مكانة مهمة، وبالأخص كونه أصبح يشكل هاجساً لمختلف الدول، فمسألة الطاقة مسألة جِدُّ حساسة تمسُّ الأمن القومي بصفة مباشرة، خاصة وأنَّ الطاقة كثيراً ما كانت مصدراً للتنافس والنزاعات بين الدول، وعلى اعتبار أنَّ الصين تعدُّ واحدة من القوى الصاعدة فإنَّ أمن الطاقة يشكل لها مسألة بالغة الأهمية، خاصة مع تزايد حاجاتها الطاقوية بشكل مستمر، في ظل التطور الذي يبلغه الاقتصاد الصيني، وهو ما يجعل من الصين مستهلكاً رئيسياً للنفط بشكل خاص في العالم، الأمر الذي جعل السياسة الخارجية الصينية تهتم بمسألة ضمان أمنها الطاقوي، فبالرغم من أنَّها تحتوي على احتياطات كبيرة من الموارد الطاقوية التي تنتجها ذاتياً، إلا أنَّها لم تعد تلك الموارد التي تغطي حاجياتها؛ بسبب تزايد طلبها بشكل مستمر، وقد تحتم عليها ضرورة التوجه بسياستها الخارجية إلى تبني استراتيجيات من شأنها أن تخلق لها علاقات مع دول مختلفة تكون بالدرجة الأولى غنية بالموارد الطاقوية؛ لتتمكَّن من ضمان إمداداتها الطاقوية، وبما أنَّ منطقة الشرق الأوسط تعدُّ منطقة غنية بالموارد الطاقوية فإنَّ الصين وضعتها ضمن أهم أولوياتها، لذا ترتب السياسة الخارجية الصينية أولوياتها في منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من سعيها لتحقيق أمنها الطاقوي على مجموعة من الأسس المهمة، والتي يترتب عنها مجموعة من الاستراتيجيات الأساسية التي وجهتها السياسة الخارجية الصينية.

مشكلة البحث: لقد أصبحت الصين في أوائل التسعينيات مستورداً للطاقة، مستفيدة من تطور الاقتصاد الصيني، مثل تحسين معدل النمو الاقتصادي، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للصين (خاصة النفط)، وبناء على ذلك، فقد بدأت الصين في التأكد من وصول الطاقة من جميع أنواع مصادرها إلى الصين، وقد اعتمدت الصين على استراتيجية لتحقيق هذا الهدف، حيث ذهبت إلى الخارج، فالشرق الأوسط يعدُّ من المناطق التي تهتم بها الصين، مع ارتفاع إنتاج النفط واحتياطيات النفط العالمية الوفيرة، والتي أصبحت مورداً مهماً للصين؛ لتوفير احتياجاتها من الطاقة، لذلك تمت صياغة سؤال البحث للإجابة عن السؤال التالي: **ما هي الاستراتيجيات التي تتبعها الصين لضمان امداداتها الطاقوية؟** وتتفرع عن هذا السؤال أسئلة أخرى:

1. ماهي الأهمية الاستراتيجية للموارد النفطية في الشرق الأوسط بالنسبة للصين؟
2. الطاقة عامل متغير، فكيف يمكن فهم استراتيجية الصين في ظل ان الطاقة عنصر مهم؟
3. هل ان الطاقة عنصر ضروري في بناء استراتيجية الصين؟

أهمية البحث: تعتبر مسألة أمن الطاقة من القضايا المهمة والحساسة على الساحة الدولية، والصين تولي أهمية كبيرة لها، حتى أنها أصبحت مرتبطة بأمنها القومي، وهذا بغية الحصول على الإمدادات الكافية من الطاقة وبأسعار مناسبة تضمن لها الحفاظ على نمو اقتصادها. ومن أجل ذلك عملت على وضع مجموعة من الإستراتيجيات.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على المفهوم الصيني لأمن الطاقة.
2. بيان أهمية الطاقة كمحرك أو عامل جذب في العلاقات الثنائية بين الدول.

3. بيان استراتيجية التنويع في إمدادات الطاقة الصينية.
4. التعرف على استراتيجية المرونة في إمدادات الطاقة الصينية.

فرضية البحث: يقوم البحث على افتراض اساسه أن إذا كانت الصين تشهد مرحلة مهمة تمتاز بالصعود المتواصل والسعي نحو اخذ مكانة متقدمة بين الدول الكبرى، فأن ذلك يتطلب السعي لتعزيز مقومات قوتها التي تستند على ابعاد امنية مختلفة من بينها أمن الطاقة الذي يعد أساس تقدمها الاقتصادي.

الاطار المنهجي للبحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال التعرف على أهمية الطاقة كمحرك أو عامل جذب في العلاقات الثنائية بين الدول، والتعرف على الاستراتيجية الصينية لتحقيق أمن الطاقة.

هيكلية البحث: للإجابة عن تساؤلات مشكلة البحث، تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث أساسية تناول المبحث الأول المفهوم الصيني لأمن الطاقة، أما المبحث الثاني فقد تناول استراتيجية التنويع في إمدادات الطاقة، والمبحث الثالث تناول استراتيجية المرونة في إمدادات الطاقة.

اولاً: المفهوم الصيني لأمن الطاقة

First: The Chinese concept of energy security

يمكن إظهار المفهوم الصيني لأمن الطاقة بشكل واضح من خلال مفهومين رئيسين، وهما:

1. **المفهوم الأول لأمن الطاقة:** يتسم هذا المفهوم بالواقعية إذ يفترض وجود تنافس شديد للهيمنة على مصادر الطاقة الاستراتيجية وخاصة المصادر النفطية، ونظراً لأن النفط يعد من العناصر الثمينة والنادرة والمتمركزة في مواقع جيوسياسية بوصفه سلعة ضرورية[1]، فإنَّه يمكن استعماله كسلاح ووسيلة ضغط على الصعيد العالمي، وفي هذا الصدد ينظر مؤيدو هذا الاتجاه إلى أمن الطاقة باعتباره عنصراً أساسياً للأمن القومي للبلد، ويمكن أن تحدث صدامات عسكرية بين الدول إذا ما واجه هذا العنصر الأمني (أمن الطاقة) أي خطر، ومن ثم يوصي مؤيدو هذا الاتجاه بضرورة تنويع مصادر الطاقة التي يُستند إليها والاحتفاظ بمخزون احتياطي كبير منها لمجابهة أي تهديد أو مشكلات لأمنها الطاقوي[2].
2. **المفهوم الثاني لأمن الطاقة:** لقد قام بتقديم هذا المفهوم إحدى المدارس ذات التوجه الليبرالي خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن مفهوم الطاقة يقوم على أن تعاظم الاكتشافات النفطية ومواصلتها يسفر عن تنويع موارد الإنتاج والبيع لهذه السلعة وزيادة إنتاج البلدان النفطية خارج إطار منظمة أوبك؛ مما يجعلها سلعة نمطية وغير استراتيجية الأمر الذي يفضي إلى عدم الاحتياج للتدخل الحكومي إلا إذا واجهت الأسواق مشكلة تقتضي الحل والتدخل الحكومي، وأحسن طريقة يمكن أن تعتمدها الدولة هي التخلص من كل المعوقات والقيود التي تقف حائلاً أمام الاستثمارات والتجارة وتعيق توريد الطاقة وخاصة النفطية[3].

وفي ضوء هذين المفهومين القائمين على تعيين أهمية الطاقة كمصدر رئيس لاستمرارية نموها الاقتصادي، فقد قامت الصين في تقريرها لمفهوم أمن الطاقة، وللخطط والبرامج التي وضعتها، باعتماد وجهة النظر الأولى في تعيين المفهوم؛ للوصول إلى هذا الهدف الأمني، وهذه الوجهة تقوم على المبدأ الواقعي المستند إلى أن النفط من السلع الاستراتيجية والمعرضة للنضوب، وأن المنافسة الدولية سوف تحتدم بصورة أكبر طلباً لهذه السلعة، ولذلك يعتقد (دانييل يرغين) من كبار المتخصصين في أمن الطاقة أن هذا المفهوم يعني تأمين إمدادات موثوقة وكافية من الطاقة بتكاليف مقبولة وبأساليب لا تعرض

---

(1) محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية - الأوروبية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2020، ص107.
(2) فهيمة بحري، خطوط الأنابيب وأمن الطاقة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019، ص89-90. على الرابط: https://bit.ly/3JoHnSd
(3) زينب عبد الله، أمن الطاقة الصيني واستراتيجية الصين في السيطرة على مصادر الطاقة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 67، العراق، 2021، ص125.

الأهداف والقيم الوطنية الرئيسة للخطر؛ مما يقتضي التدخل من قبل الدولة وتأدية دورها الأساسي من أجل بلوغ ذلك[1].

وقد وُضعت الصين أمام تحدٍ كبير؛ وذلك بسبب العلاقة بين مواصلة النمو الاقتصادي الصيني السريع، وتأمين الحصول على الإمدادات الطاقوية لاسيما النفطية، ويتمثل هذا التحدي في صياغة المبادئ التي تكفل تأمين وصول الإمدادات الطاقوية، وليرى بعض خبراء الطاقة الصينيين أن الأمر لا يقف عند هذا الحد؛ لأنهم يعتبرون النفط من السلع الاستراتيجية؛ لأنها تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي؛ مما يقتضي تعزيز قدراتها العسكرية والبحرية؛ لضمان الحصول على حمولات الطاقة من المصادر الخارجية[2].

وقد أصبح "أمن الطاقة" أحد الدعائم الأساسية للأمن الوطني الذي يكفل استمرار دوران عجلة الاقتصاد الصيني، وعلى ما يبدو أن اهتمام الصين بالبلدان المنتجة للطاقة في العالم سوف يزداد على نحو من السابق مع عدم إقحام نفسها بشكل فاعل في قضاياها التزاماً بالمبادئ والقواعد التي تنظم سياستها الخارجية؛ لأنها تمثل مصادر الطاقة الأكثر أهمية في العالم[3]، ويمكننا القول في الوقت الراهن أن الصين تنظر إلى ميزان التبادل التجاري مع أية بلد بوصفه المعيار الوحيد لمدى العلاقات المتطورة مع الآخرين، وقد أصبحت العلاقات الاقتصادية هي العامل المحرك الأساسي للسياسة الصينية وسلوكها الدبلوماسي مع الدول المنتجة للطاقة، وصار تركيز هذ العلاقة يتصدر أولويات صانعي القرار في الصين[4].

ثانياً: استراتيجية التنويع في إمدادات الطاقة

Second: diversification strategy in energy supplies

لقد ارتفعت معدلات احتياجات الصين النفطية؛ وذلك بسبب التنامي الاقتصادي الذي تشهده الصين في الفترة الأخيرة، وقد بلغ ذلك التنامي الاستثنائي بين 8% و 10%، وهذا ما جعلها تتطلع لاستيراد النفط من دول أخرى، لاسيما تناقص مخزونها النفطي بشكل سنوي والذي سينتهي مع بداية عام 2032 (تبعاً لدراسات أجراها موقع Insidermonkey)، ومع بداية تسعينيات القرن الماضي عملت الصين على اتباع السياسة التنويعية للطاقة، وعدم الاعتماد على النفط الشرق أوسطي، ونفط الخليج العربي، وسميت تلك العملية بتشتيت الأخطار[5].

حيث اعتمدت الصين في مفهومها لأمن الطاقة على اتخاذ كل ما يتاح للدولة من أدوات ووسائل على المستوى السياسي، والعسكري، والاقتصادي؛ لتؤمن أمنها الطاقي، وضمن هذا الموضوع _أمن الطاقة_ فقد قدَّم باحثون صينيون اقتراحات تتعلق بانتهاج الصين النموذج الأمريكي والروسي الياباني معاً وهو[6]:

1. تحديث سياسة وخطط الأمن الطاقي؛ لتكون ذات نظرة استراتيجية وبشكل تكون متعلقة مباشرة بالأمن القومي في ذات الوقت.
2. تنامي أهمية قطاع أمن الطاقة عند الدولة.
3. العمل على دعم وتعزيز الأنشطة والفعاليات الاستثمارية الصينية خارجياً.
4. العمل على دعم التشارك الثنائي في هذه المناحي والنشاطات[1].

---

(1) عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2016، ص42-43.
(2) علاء عبد الوهاب عبد العزيز، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، مجلة أبحاث العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العددان 5-6، العراق، 2019، ص590.
(3) عزت شحرور، صناعة القرار في الصين، مراكزها وتطورها، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013، ص3.
(4) عدنان خلف البدراني، أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 66، العراق، 2016، ص276-277.
(5) ترفاس نائلة، البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017، ص60. على الرابط: https://bit.ly/3JPndC4
(6) محفوظ رسول، مصدر سبق ذكره، ص108.

5. الاتجاه إلى تنوع المصادر الطاقية والدول التي يتم استيراد النفط منها.
6. تكوين والاحتفاظ بمخزون نفطي مناسب.
7. الدخول في استثمارات ومشروعات بشكل تشاركي ذو أطراف عدة في مجالات الطاقة[2].

وإنَّ الدول الشرق أوسطية تلعب دوراً استراتيجياً بالنسبة للصين، فهي المصدر الأساسي للتدفق النفطي إليها، والذي يعدُّ عاملاً مهماً في التنامي الاقتصادي لكلا الطرفين، وإنَّ استمرارية ذلك الأمر يحقق للصين وضعاً ذو استراتيجية، والتي بدورها انتهجت سياسات عديدة نذكر من أهمها[3]:

1. زيادة صلاتها وارتباطاتها الدبلوماسية بدول الشرق الأوسط المصدرة للنفط وخصوصاً السعودية، حيث أن تخفيض صلاتها بدولة إيران يدخل ضمن هذا الإطار.
2. زيادة وتعزيز روابطها بأمريكا، وعدم التنازع أو مجابهتها فيما يتعلق بمنطقة الخليج، فالمصالح التشاركية فيما بينهما تفرض المحافظة على الأمان والاستقرار للمنطقة، بهدف المحافظة على الإمداد النفطي العالمي الآمن، وبمن فيهم الصين[4].
3. العمل الدبلوماسي لإبعاد المنطقة الخليجية عن شبح حرب جديدة تؤثر في إمدادات النفط، وتلقي بضلالها على سعره، وذلك في مساعيها لمعالجة الخلافات الناشبة بين الدول الغربية وإيران؛ بسبب البرنامج النووي الإيراني، باتخاذ طرق سلمية بعيداً عن أي مجابهة عسكرية.
4. زيادة التواجد العسكري القوي الصينية مع الدول الواقعة على طريق الشحن الخاص بالنفط؛ وذلك لحماية الشاحنات النفطية القادمة من الخليج العربي باتجاه الصين، عن طريق تنمية علاقاتها الدبلوماسية مع كل من باكستان وسريلانكا ولاوس، وفرض وجودها في بحر الصين الجنوبي[5].

وانطلاقاً من المساعي الصينية في إيجاد مصادر نفطية جديدة تؤمِّن احتياجاتها الطاقية؛ فقد حشدت مختلف الموارد السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية؛ لبسط نفوذها على ما تملكه إفريقيا من موارد نفطية تعد موارد جديدة لها، فقد ارتفعت معدلات التصدير النفطي من إفريقيا إلى الصين من 10%عام 2007 إلى 14% عام 2017؛ أي بات النفط عنصراً ذو استراتيجية مؤثرة في العلاقات الصينية الدولية، ومرآة تعكس التنامي في احتياجاتها النفطية بشكل هائل وما ترسمه من سياسات استراتيجية وعلاقات دبلوماسية تؤمن لها ما تحتاجه من الطاقة في المستقبل[6].

ومن أجل عملية التنويع في مصادر الطاقة فلا بدَّ من اتباع استراتيجيات ووسائل وموردين متعددة، وفقد عملت الصين على انتهاج مسارات متعددة في موضوعها هذا، ومنها منطقة الشرق الأوسط، وآسيا، ودول آسيا الوسطى، وبعض الدول الأفريقية، إضافة لأمريكا اللاتينية[7] بعد أن كانت الدول الخليجية المورد النفطي الأول للصين[8].

والمساهمة الصينية جلية في مدِّ يد العون للدول الكبرى المنتجة للنفط؛ وذلك للتنقيب عن حقول نفطية جديدة، أو إدارة ما هو قائم من حقول باتت قديمة من خلال تواجد شركاتها النفطية في تلك الدول ضمن

---

(1) عدنان خلف حميد البدراني ، السياسة الخارجية الصينية بين الثابت والمتغير (نماذج مختارة) ، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2021 ، ص122.
(2) محفوظ رسول، مصدر سبق ذكره، ص108.
(3) عدنان خلف حميد البدراني، الصين ومسألة أمن الخليج العربي: المواقف والأهداف، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص240.
(4) محمد بن هويدن، العلاقات الصينية – الخليجية من الأيديولوجيا إلى المصالح، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 8، 2010، ص73.
(5) عدنان خلف حميد البدراني، الصين ومسألة أمن الخليج العربي: المواقف والأهداف، مصدر سبق ذكره، ص240.
(6) سيدي محمد حيماد، السياسة الخارجية الصينية: محاولة في الفهم، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص65.
(7) زينب عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص131.
(8) سمر إبراهيم محمد، مستقبل العلاقات العربية - الصينية في ضوء مبادرة الحزام والطريق، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، العدد 92، 2020، ص163.

إطار تعاوني بين منتجي ومستهلكي الطاقة، وهناك عدة عوامل قد ساهمت في توجيه أنظار الصين نحو الاستثمار الخارجي في المجال الطاقي، وكان من أهمها[1]:

1. خوف الصين من تناقص تدفق الإمدادات الطاقية خاصة مع انعدام الاستقرار سياسياً في الدول التي ترتكز عليها الصين في توفير إمداداتها الطاقية.
2. نجحت الدول المستوردة للمصادر الطاقية المتعددة في خلق كيان لها في الدول المنتجة؛ مما شكل حافزاً للعمل بهذا المجال منعاً لتحويل النفط لسلاح يشهر ضدها وضد المسيرة التنموية.
3. لاسيما الوجود الأمريكي داخل المنطقة الآسيوية الوسطى (أوزبكستان ، طاجيكستان ، قرغيزستان ، كازاكستان ، تركمانستان) الذي يشكل عائقاً أمام الصين التي ترتكز عليها في توريداتها النفطية نظراً للمخزون النفطي الكبير لديها[2].

وبالنظر على ما اعتمدت عليه الصين من وسائل فقد خرجت من دائرة الاستثمار في البنى التحتية لتتجه نحو توجيه مساهمات ومساعدات مكتملة النواحي، وتقديم القروض، وشطب قسم من الديون، إضافة لعقد صفقات خاصة بالتنقيب والبحث والإنتاج والزيارات المتبادلة بين كلا الطرفين[3].

وقد قامت الصين بتقديم مبادرة تدعى بـ "مبادرة الحزام والطريق"*؛ وذلك بسبب جملة من الدوافع كان أبرزها إيجاد حل لعقبتين أساسيتين هما: الأولى، هي الاعتماد بشكل متزايد على السوق الخارجي لسد العجز المتزايد في الاحتياجات الطاقية. الثانية، هي الحالة الغير مستقرة بما يتعلق بأمن الطريق الكلاسيكي للتجارة، حيث كانت هاتان المشكلتان الدافع الأساسي للصين للقيام بمبادرة الحزام والطريق؛ مما زاد من الوزن النسبي لاستثماراتها في مجال الطاقة في دول آسيا الوسطى، وإنَّ تزايد الأهمية النسبية المتوقعة لإقليم آسيا الوسطى كمصدر للطاقة يرجع إلى عوامل عدة، أولها، يتعلق بالبيئة السياسية والأمنية في الشرق الأوسط، فمعظم أزمات الإمداد النفطي التي يتسبب بها الحال الأمني والسياسي تركزت في منطقة الشرق الأوسط، فقد حدثت 15 أزمة إمداد نفطي في الفترة المتراوحة ما بين مارس عام 1951 وعام 2005، كان منها 14 أزمة من نصيب الشرق الأوسط**، وبرزت هذه الصفة بشكل أوضح خلال الأزمة الإيرانية-الأمريكية، والتي من نتائجها الحظر الأمريكي الذي فرض على صادرات إيران النفطية، والذي يرمي لتحقيق "صفر صادرات نفطية"، إضافة لما تعاني منه الشاحنات النفطية من هجمات خلال عبورها لمضيق هرمز. ثانيها، يرتبط بقدرة الولايات المتحدة المنافس الاستراتيجي الرئيسي للصين على التحكم في الإمدادات النفطية إلى الصين سواء في مستوى هذه الإمدادات أو قطعها بشكل كامل في حالة نشوب أي صراع بين الجانبين، هذا التحكم الذي ينتج بسبب ما تتمتع به أمريكا من صلات مباشرة بالدول

---

(1) زينب عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص131.

(2) عدنان خلف البدراني، السياسة الخارجية الصينية بين الثابت والمتغير (نماذج مختارة)، مصدر سبق ذكره، ص101، 130.

(3) أنطوان برونيه وجون جون بول جيشار، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الإمبريالية الاقتصادية، ترجمة: عادل عبد العزيز أحمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016، ص238.

* مبادرة الحزام والطريق: وهي المبادرة التي أطلقتها الصين في عام 2013 التي تستند على فكرة طريق الحرير القديم الذي كان يربط الصين بالقارات الثلاثة آسيا وأوربا وأفريقيا، وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز علاقات الصين مع دول العالم الخارجي. ينظر: خالد هاشم عبد الحميد حنفي، مبادرة الحزام والطريق وأثرها على التدفقات التجارية بين الصين والدول العربية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مصر، المجلد 11، العدد 3، الجزء 2، 2020، ص1197.

** تمثلت الأزمات الأربعة عشر في: أزمة حرب السويس (نوفمبر 1956- مارس 1957)، أزمة حرب يونيو 1967، أزمة الخلاف حول أسعار النفط في ليبيا وتعطل خطوط أنابيب نقل النفط (مايو 1969- يناير 1971)، أزمة كفاح الجزائر ضد فرنسا (أبريل 1971- أغسطس 1971)، اضطرابات لبنان وتدمير البنية التحتية للنفط (مارس 1973- مايو 1973)، حرب أكتوبر 1973 (أكتوبر 1973- مارس 1974)، الحرب الأهلية في لبنان وتوقف تصدير النفط العراقي (أبريل 1976- مايو 1976)، تعطل حقول النفط السعودية (مايو 1977)، الحرب العراقية الإيرانية (أكتوبر 1980- ديسمبر 1980)، الغزو العراقي للكويت (أغسطس 1990- ديسمبر 1990)، خفض الإنتاج ورفع الأسعار من قبل الأوبك (أبريل 1999- مارس 2000)، الحرب الأمريكية على العراق (مارس 2003- الآن). وقد تفاوتت حدة هذه الأزمات فيما يتعلق بمتوسط التراجع في حجم الإمدادات النفطية الدورية الناتجة عنها. ينظر: يانغ غوانغ، هل يقرب النفط العلاقات العربية الصينية أم يباعدها؟ قضايا عالمية، العدد 3، بيروت، 2015، ص20. أضف إلى ذلك العقوبات الحالية المفروضة على الصادرات الإيرانية من النفط والتي استهدفت الوصول بها إلى صفر صادرات.

المصدرة للنفط أو من خلال ما تتحكم به من طرق ملاحية وممرات دولية ترتبط بالمحيطين الهادئ والهندي، والتي تعتمدها الصين في استقطاب توريداتها النفطية من الشرق الأوسط[1].

ومما تقدم ذكره آنفاً من مشكلات وعقبات ارتفعت أهمية مسألة "أمن الطاقة" النسبية عند الصين، عن طريق تخفيض المخاطر المهددة، والتي سببها الأساسي الاتكال بشكل كبير على الاستيراد الخارجي للنفط عموماً، وعلى الدول الشرق أوسطية خصوصاً، فلم تتوقف المشكلة عن كونها مرتبطة بجانب العرض، وخصوصاً بعد تبدل سوق النفط إلى سوق مستهلكين بالأساس بقدر ما أضحت مشكلة عامة أساسية ترتبط بعناصر ثلاثة، وهي: اعتماد مصادر متعددة للواردات النفطية والمصادر الطاقية، وأمن مسارات النقل، وتبديل وتحوير هيكل استهلاك الطاقة بشكل داخلي[2].

ومن هذا المنطلق نجد أن الصين تعمل عبر ثلاثة محاور أساسية لمواجهة هاتين الإشكاليتين، المحور الأول، العمل على تنويع مصادر الطاقة نفسها في اتجاه مزيد من الاعتماد على المصادر المحلية البديلة للنفط، لاسيما طاقة الرياح والطاقة الهيدروليكية والنووية، رغم محدودية نسبة هذه المصادر إلى الاستهلاك الطاقي الإجمالي (15.9% للطاقة الهيدروليكية والرياح والنووية، في عام 2020)[3] لكن من جهة نظر أخرى فإن قدرات الصين التكنولوجية في هذه المجالات تتنامى ولابد من أن تؤخذ بعين الاعتبار، والتي قد تصل لتزايد نمو كبير على حساب النفط والفحم، والتي يؤمن القسم الأعظم منهما بالاستيراد الخارجي، ولربما كان الاتساع والتنامي في مصادر الطاقة المتجددة غير كاف بسبب التضخم الذي تشهده الطبقة الوسطى والقطاع الصناعي الأمر الذي يزيد من دوره من الاعتماد على النفط، لكن بشكل عام لابد من أخذ إجمالي المتغيرات من أجل وضع تقييم حقيقي، إضافة لما تبذله الصين من محاولات تأقلم وتحول بوصفها المستهلك الأهم للمصادر الطاقية المتنوعة[4].

والمحور الثاني، قد ارتكز على إيجاد مصادر نفط خارجية متعددة خارج إطار الدول الشرق أوسطية، حيث تتجه الأنظار حالياً في هذا المجال إلى روسيا وآسيا الوسطى[5]، لما تمتلكانه من مخزونات غازية ضخمة، وفي هذا الاتجاه، بنت الصين خطوطاً متعددة لانتقال الغاز والنفط بهذه المنطقة، وخطوط إضافية مع جنوب شرق آسيا (بورما)، وقد أجري عليها تطويرات هائلة عقب طرح المبادرة على الرغم من قدم بعضها، الذي يرجع إلى ما قبل إعلان مبادرة الحزام والطريق في سنة 2013، ومن المرجح أن يتزايد التطور بشكل أكبر خلال السنوات القادمة ناهيك عن التفكير بإيجاد خطوط جديدة[6].

أما المحور الثالث، فهو رفع مستوى الأمان الملاحي الدولي بشكل يخفض مستوى التهديد الأمني للإمدادات النفطية للصين[7]، وفي هذا الصدد فقد عمدت الصين إلى البدء في وضع حلول بديلة لأي حظر نفطي قد تجبر عليه مستقبلاً، ومن ضمن هذه الحلول توفير امتيازات للصين على الطريق البحري الأمر الذي يؤمن نقل المصادر الطاقية إلى الصين، وذلك يتم بما تقوم به الصين من عمليات تطوير وبناء للموانئ والقنوات، والتي كان من أهمها تطوير ميناء "جودار" الباكستاني على بحر العرب، وميناء "شيتاجونج" Chittagong (بنغلاديش) على نهر كارنافولي المرتبط بالخليج البنغالي، ومشروع تطوير ميناء "كياوكبيو" Kyaukpyu (ميانمار)، والذي يُنفذ بشكل تعاوني بين وزارة الطاقة في ميانمار وشركة النفط الوطنية الصينية CNPC، ومشروع شق قناة "كرا" Kra-Canal (أو القناة التايلاندية) الذي يرمي

---

(1) لي ويجيان، نفط الشرق الأوسط وتأثيره على نهضة الصين السلمية، قضايا عالمية، العدد 3، بيروت، 2015، ص38.

(2) عطارد عوض عبد الحميد الشريفي، الولايات المتحدة الأميركية هدر الفرصة السانحة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص237-238.

(3) China's Statistical Year Book, 2021. A Link: http://www.stats.gov.cn/

(4) محمد فايز فرحات، (الحزام والطريق) تنويع مصادر الطاقة للصين والتعاون من روسيا وآسيا الوسطى، مجلة آراء حول الخليج، المملكة العربية السعودية، العدد 147، 2020، ص8-9.

(5) عبد الرحمن المنصوري، صفقة الغاز الصينية الروسية، الظروف والدلالات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014، ص1-2.

(6) محمد فايز فرحات، مصدر سبق ذكره، ص10.

(7) إيهاب قطامش، الحرب العالمية الثالثة، دار فصلة للنشر والتوزيع، غزة، 2020، ص51.

لإيجاد خط وصل بين المحيطين الهندي والهادئ من برزخ كرا بجزيرة مالايا عند أضيق نقطة في الجزيرة (عند عرض 44 كيلو متراً) بين بحر آندامان Andaman وخليج تايلاند، بعرض 400 متر للقناة، وكان الهدف الأساسي الكامن وراء مشروع القناة إيجاد طريق غير الطريق الكلاسيكي عبر مضيق "ملقا"[1].

ومما قدمناه آنفاً، نجد أن مبادرة "الحزام والطريق" تعدُّ ذات دور مهم معزز لتفعيل هذه المحاور الثلاث، بشكل عام، ولتوطيد روابط وعلاقات الاعتماد التبادلي بين الصين وكل من روسيا وآسيا الوسطى[2]، وذلك من خلال الربط فيما بين البنية الأساسية، من خطوط ناقلة للنفط والغاز، أو شبكات السكك الحديدية، والتي تقع ضمن دائرة تفعيل المبادرة، وبسبب المصالح المشتركة الوطيدة بينها فمن المرجح الاهتمام بشكل أكبر بمشروعات نقل النفط والغاز، ومن جهة الصين فإنها ستؤمن تنوعاً في مصادر التوريدات النفطية خارج نطاق المناطق المعقدة سياسياً وذات الاستقرار الأقل، إلى جانب الإنجازات البيئية التي يحققها الاعتماد المتزايد على الغاز من بيئة أنظف قليلة الانبعاثات الكربونية، أما من جهة دول آسيا الوسطى فستصل لتحقيق هدفين هما، أولهما، تحقيق الوصول لسوق الطاقة الصيني الضخم المتزايد اتساعاً، والاعتماد على الخطوط الروسية للنقل بشكل أقل، وأيضاً بالنظر لروسيا فالأمر ذاته، بامتلاكها مصلحة كبرى في الوصول إلى الأسواق الآسيوية، وخصوصاً الأسواق الصينية، التي تشكل باب هروب لها من معاناتها في أوروبا نظراً للمساعي الأمريكية الهادفة لإيجاد توريدات غازية متنوعة تحل محل الغاز الروسي في أوروبا[3].

ولقد شملت الممرات الاقتصادية المراجعة عدد من المشاريع، أهمها "الممر الاقتصادي الصين-باكستان"، والتي أشارت بشكل أساسي إلى موضوع الطاقة بوصفه أولوية مهمة للمبادرة، وقد ظهر جلياً هذا الاهتمام من قبل المبادرة بمسألة الطاقة حين أصدرت وثيقة بهذا الشأن بشكل خاص بعنوان (رؤية وخطط عمل لتعاون الطاقة للبناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين) في 12 مايو 2017، والصادرة عن "اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح" و"الإدارة الوطنية للطاقة"[4].

فهذا الاتجاه الصيني قد يمثل مصدراً للتأثير السلبي المحتمل على موقع اقتصادات الخليج في سوق النفط الصينية، لكن من جهة أخرى لا يمكن إنكار ما يحمله ذلك التوجه من آثار إيجابية، منها ما ستلعبه قناة أكرا -حال تنفيذها- من دور مهم في تحويل المسار الكلاسيكي المتبع للتدفقات النفطية الخليجية، والذي يمر بمضيق "ملقا" إلى مسار أكثر أماناً، وأقل مسافة، أي توفير في مدة وتكلفة الشحن، أي أن المجال مفتوح مجدداً أمام النفط الخليجي ليكون المعتمد الأساسي لدى الحكومة الصينية[5].

ثالثاً: استراتيجية المرونة في إمدادات الطاقة

Third: Flexibility strategy in energy supply

---

[1] محمد فايز فرحات، مصدر سبق ذكره، ص11.

[2] مجمع يوان مينغ يوان العلمي بالصين، على طريق الحرير: تاريخ التجارة بين الصين والعالم القديم، ترجمة: مروة السيد محمد، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، الجيزة، 2019، ص208.

[3] محمد فايز فرحات، (الحزام والطريق) تنويع مصادر الطاقة للصين والتعاون من روسيا وآسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص12.

[4] The National Development and Reform Commission (NDRC) and the National Energy Administration, Visions and Actions on Energy Cooperation in Jointly Building Silk Road Economic Belt of 21st Century Maritime Silk Road, 2017, P:1-3. A Link: http://bit.ly/42q2ewY

[5] محمد فايز فرحات، (الحزام والطريق) تنويع مصادر الطاقة للصين والتعاون من روسيا وآسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص12.

إن وجود ما يعرف بالهامش الأمني في إمدادات الطاقة من شأنه أن يوفر عازلاً ضد أي صدمات قد تصيب المنشآت النفطية، وذلك عبر عدة وسائل كوجود قدرة إنتاجية احتياطية كافية، ومن خلال توفر مخزونات استراتيجية وقدرة تخزينية على طول خطوط الإمداد، بالإضافة على إعداد الخطط اللازمة للتعامل مع أي عمليات قطع قد تحصل لإمدادات الطاقة[1].

وهنالك العديد من الوسائل لتطبيق المرونة في إمدادات الطاقة، وهي كالتالي:

1. توفير مخزون احتياطي نفطي:

قررت الحكومة الصينية الشروع في إنشاء مخزون احتياطي استراتيجي للنفط بسعة 500 مليون برميل على الأقل بحلول عام 2021 وفقاً للخطة الخمسية العاشرة للصين، وعلى ثلاث مراحل موزعة على 15 عاماً، وفي عام 2004 بدأت الصين المرحلة الأولى من البناء في أربعة مواقع بلغت سعتها التخزينية الإجمالية 1,3 مليون برميل، واكتملت هذه المرحلة في عام 2009، وفي المرحلة الثانية تم العمل في ثمانية مواقع وصل إجمالي سعة المخزون إلى 315 مليون برميل التي تم الانتهاء منها في عام 2015، ومن المقرر الانتهاء من المرحلة الثالثة للإنشاء بحلول عام 2021، ومن المتوقع أن تزداد الطاقة الاحتياطية الاستراتيجية الإجمالية للصين إلى حوالي 500 مليون برميل[2].

بالإضافة إلى ذلك كله، فإنَّ الصين تملك ما يقارب من 200 مليون برميل من النفط تملكها الشركات الوطنية، إذ تم تطوير ما يسمى بـ "القدرة على التخزين المزدوج" لأغراض الدفاع الوطني والأمن التجاري، فهذه الإجراءات الأمنية تعدُّ أكثر آليات الدفاع فعالية لحماية الصين من احتمال حدوث أزمة نفط مؤقتة[3]، مع ذلك فإن احتياطي النفط الاستراتيجي الحالي للصين ليس مرضية، ففي البلدان المتقدمة التي تتمتع باحتياطي نفطي استراتيجي ثابت مثل الولايات المتحدة واليابان، ستتمكن احتياطاتها من أن تدوم 158 يوماً، و161 يوماً على التوالي بالنسبة لحجم احتياطي الصين من النفط، فإنه يتراوح بين 90 يوماً من استهلاك النفط أو ربما يصل إلى 120 يوماً[4]. وبالنسبة لاحتياط الغاز فيه لا تزال غير متاحة حتى الآن، فلم تبني الصين سوى ست منشآت لتخزين الغاز[5].

2. تطوير حقول النفط:

تقع معظم حقول النفط الصينية في المناطق الشمالية الشرقية والشمالية الوسطى من البلاد، وتمثل العمود الفقري للإنتاج المحلي، ومع ذلك، فإنَّ هذه الحقول ناضجة وعرضة لتراجع الإنتاج، لذلك تسعى الصين إلى بقاء مستوى إنتاج الحقول النفطية، والبحث عن حقول جديدة، ونتيجة لذلك تم اكتشاف حقول جديدة في المنطقة الوسطى والغربية من البلاد، لذلك حدث تحول جغرافي في إنتاج النفط من شمال شرق الصين إلى المناطق الوسطى والغربية (منطقة شينجيانغ الويغورية، وسيتشوان، وقانسو، ومنغوليا الداخلية - وكذلك في الخارج في خليج بوهاي وبحر الصين الجنوبي)[6].

---

(1) محمد محمود صبري صيدم، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر – غزة، 2014، ص26.

(2) Yong Soo Park, China's Energy Security Strategy: Implications for The Future Sino-U.S. Relations, International Journal of Social Science Studies Vol. 3, No. 2, 2015, P:32. A Link: https://bit.ly/3ZZhPlx

(3) Amar Causevic, A Thirsty Dragon, Rising Chinese Crude Oil Demand and Prospects for Multilateral Energy Security Cooperation, Peace Research Institute Frankfurt, Report No. 116, 2012, P:6. A Link: https://www.files.ethz.ch/isn/156256/prif116.pdf

(4) Elizabeth Pomeroy, Margo Schneider, And A. Natasha Wilson, China's Energy Security and Its Grand Strategy, The Stanley Foundation, 2006, P:7. A Link: https://bit.ly/3ZXiC6J

(5) Fan Yang & Dongcan Wang, Challenges and Countermeasures of China's Energy Security, Bachelor's Thesis, Faculty of Engineering and Sustainable Development/ University of Gavle, Sweden-Gavle, 2014, P:14. A Link: https://bit.ly/3YYX8Vq

(6) Guy C. K. Leung & others, Transitions in China's Oil Economy, 1990–2010, Eurasian Geography and Economics, Publishing by Bellwether, No.4, New York, 2014, P:489-490. A Link: https://bit.ly/3JtSLMq

وقد اكتشفت الصين خمسة حقول للنفط في خليج بوهاي، كما تم اكتشاف العديد من حقول النفط الصغيرة في بحر الصين الجنوبي[1]، وفي عام 2018 اكتشفت الصين عشرة حقول، سبعة على الشاطئ وثلاثة في الخارج، من بين الاكتشافات البرية، حقل تشو الذي وجدته بتروتشينا بحجم متواضع يبلغ (20 م/ب من النفط)[2]، وفي عام 2019 اكتشفت شركة النفط الوطنية الصينية أكثر من مليون طن من النفط في حوض أوردوس[3]، ونتيجة لذلك ارتفع إنتاج الصين من النفط في عام 2014 إلى 4,3 مليون برميل يومياً بعد أن كان 3,4 مليون برميل في عام 2004، وعلى الرغم من انخفاض الإنتاج بعد عام 2015 إلَّا أنَّه حافظ على مستويات جيدة فقد وصل إلى 3,8 مليون برميل يومياً في عام 2019 بعد أن كان 3,7 مليون برميل في عام 2018 [4]، ومما سبق آنفاً نجد أن الصين مصممة على تحقيق الاستقرار في إنتاج الطاقة، كما تسعى إلى تطوير مواردها، وتكثيف الجهود للوصول إلى حقول جديدة.

3. <u>تأمين وتطوير خطوط نقل النفط:</u>

إنَّ الصين تهتم بشكل كبير بتأمين خطوط نقل الطاقة، حيث تصل إمدادات الطاقة إلى الصين عبر الناقلات النفطية، وهو أمر يعرِّض أمن الطاقة الصيني للخطر، وإنَّ طرق وصول الإمدادات النفطية إلى الصين هي مضيق "هرمز"، ومضيق "ملقا"، وهذا الأخير تمرُّ عبْرَه (88%) من واردات الصين النفطية، وتنتشر في هذا الطريق عمليات القرصنة، فضلاً عن العمليات الإرهابية، ولهذا تخشى الصين على الشحنات النفطية القادمة عبر هذا الطريق من عمليات مثل هذه، كما أن الوجود الأمريكي في المنطقة يثير الهواجس الأمنية للصين، إلى جانب ما تقدم فإن أغلب ناقلات النفط التي توصل الإمدادات النفطية إلى الصين هي ناقلات أجنبية، وهو أمر يهدد الأمن القومي والاقتصادي الصيني للخطر[5]، وفي ظل هذه الأوضاع، وفي سعيها لتأمين وصول الإمدادات النفطية والطاقوية فقد عملت الصين على اتخاذ بعض الإجراءات كبناء أسطول ناقلات نفط بحرية، وقوة بحرية عسكرية، ونشر قواتها في الدول الصديقة لها على طول الطريق الساحلي الذي تمر عبره ناقلات النفط، كما عملت الصين على توثيق علاقاتها الاستراتيجية مع الدول الممتدة من الشرق الأوسط إلى بحر الصين الجنوبي متبعة استراتيجية سميت بـ (استراتيجية عقد اللؤلؤ) المتمثلة ببناء قواعد وروابط قوية مع دول المنطقة التي تقع على الخط الساحلي الذي يزود الصين بالإمدادات النفطية[6].

وقد عملت الصين في نهايات القرن الـ 20 على إنشاء خطوط أنابيب لنقل النفط بين المقاطعات الصينية، الضمان وصوله إلى مختلف المقاطعات، لاسيما الصناعية، وهذه الخطوط هي[7]:

أ. <u>خط أنابيب لانتشو- تشنغدو - تشونغتشينغ (خط أنابيب نقل النفط لانشينغيو):</u> وهو أول خط محلي لنقل النفط، بدأ بناءه في ديسمبر 1998 من قِبَل شركة بتروتشاينا، حيث يبلغ طول الخط 1,250 كم، وله قدرة نقل سنوية تزيد عن 5 ملايين طن، ويبدأ هذا الخط من منطقة Xigu في Lanzhou، مقاطعة Gansu (المحطة الأولية)، وينتهي في منطقة Dadukou في Chongqing، تم استكمال هذا الخط، وبدأ العمل به في عام 2002.

---

(1) China Overview, U.S. Energy Information Administration, Washington, 2015, P:6-7, A Link: https://www.eia.gov/totalenergy/issuestrends/

(2) Sylvain Serbutoviez, New Oil and Gas Discoveries In 2018, Ifp Energies Nouvelles, 2019, Link: http://bit.ly/3VaBgFl

(3) China Discovered More Than 1.8 billion Tonnes of New Oil Reserves In 2019, Novinite Sofia News Agency, 2020, Link: http://bit.ly/3tJ3j2U

(4) BP Statistical Review Of World Energy 2020, British Petroleum P.I.C, 69th, UK–London, 2020, P:21. A Link: https://bit.ly/3lrbn7O

(5) علاء عبد الوهاب عبد العزيز، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، مصدر سبق ذكره، ص591-592.

(6) علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص176-178.

(7) سرى فؤاد عبدالكريم وابراهيم حردان مطر ، سياسة الصين المحلية لضمان أمن الطاقة ، مجلة قضايا اسيوية ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، المجلد2 ، العدد7 ، 2021، ص50.

ب. خط أنابيب لانتشو – تشنغتشو ـ تشانجشا: وهو أطول خط أنابيب للمنتجات النفطية في الصين، حيث بدأ بناءه في عام 2007 من قِبَل شركة بتروتشاينا لتحسين كفاءة نقل النفط من الشمال الغربي إلى المناطق الوسطى، ويبلغ طول هذا الخط حوالي 3,23 كم، وبقدرة اجمالية تصل إلى 15 مليون طن، حيث يؤمن هذا الخط إمداد أسواق وسط الصين بالمنتجات النفطية، ويبدأ خط الأنابيب من خلانتشو في مقاطعة قانسو، وينتهي في تشانغشا في مقاطعة هونان، وقد بدء تشغيله عام 2009.

ج. خط أنابيب لانتشو ـ تشنغدو: بدأ العمل به سنة 2010 من قِبَل شركة النفط الوطنية، كجزء من خططها لتحسين البنية التحتية، حيث يبلغ طول خط الأنابيب 880 كم، وينقل حوالي 10 ملايين طن من النفط الخام سنوياً من الانتشو بمقاطعة قانسو إلى شمال غرب الصين (محطة بنغتشو في مقاطعة سيتشوان)، وقد تم تشغيله في عام 2013[1].

4. تحسين كفاءة الطاقة:

تعمل الصين جاهدة على استعمال الطاقة في إشباع الحاجات سواء كانت على المستوى الجزئي (الاستعمالات المنزلية)، أو على المستوى الكلي (كالأنشطة الصناعية والزراعية) باستعمال أقل مقدار من الطاقة، كلما كانت كفاءة الطاقة إيجابية والعكس صحيح[2]، وتظل كفاءة استعمال الطاقة في الصين لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الداخلي الإجمالي أقل بكثير من مثيلاتها في دول أخرى، مثل اليابان التي طورت النظام الأول في العالم من حيث كفاءة استعمال الطاقة، فإذا كانت الطاقة المستهلكة في اليابان لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الداخلي الإجمالي بدلالة 1، فإنَّها تعادل 1.6 في الاتحاد الأوروبي، و2.7 في الولايات المتحدة الأمريكية، و3.3 في كوريا الجنوبية، بينما تصل إلى 9 في الصين، وهذا ما يدل على أنَّه مازال هنالك الكثير من عدم الكفاءة في استهلاك الطاقة في الصين[3].

وإنَّ الصين تسعى إلى الاستمرار بخفض معدل استهلاك الطاقة على الرغم من استمرار الزيادة في معدل النمو الاقتصادي، ولذلك وضعت خطط في هذا المجال قائمة على الاستمرار بمضاعفة الإنتاج المحلي الإجمالي مقابل معدل استهلاك الطاقة لا يتعدى نصف حجم الزيادة في الناتج المحلي[4].

ومن أجل تطوير سياسات تحسين كفاءة الطاقة، فإنَّ الصين تقوم على ثلاثة محاور أساسية، كالتالي[5]:

- **اقتصادات الوقود:** باستخدام أنواع من الوقود تتميز بانخفاض تكلفتها إلى جانب استدامتها.
- **رفع جودة الوقود:** بزيادة الاعتماد تدريجيا على الوقود عالي الجودة مثل الغاز الطبيعي وأبحاث تكنولوجيا إنتاج الفحم المنخفض الكربون.
- **تنويع مصادر الوقود:** بإدخال إنتاج الطاقة من المصادر البديلة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والوقود الحيوي، إلى جانب الطاقة النووي بهدف تأمين مصادر الطاقة.

هذا إلى جانب عملها مع العديد من الكيانات الدولية، مثل: الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، في تنمية مصادر الطاقة لديها وفي تطبيق برامج لترشيد ورفع كفاءة الطاقة، فمن خلال مرفق البيئة العالمي استطاعت الصين تطوير برامج واستراتيجيات جديدة[6].

الخاتمة والاستنتاج:

يعدُّ الصراع على مصادر الطاقة العالمية أحد أهم الأسباب الكامنة وراء الصراع العالمي، حيث بدأت القوى الكبرى بوضع استراتيجيات؛ لتأمين احتياجاتها من الطاقة، وتعدُّ الصين إحدى هذه الدول التي اهتمت بموضوع أمن الطاقة منذ تحولها إلى أحد المستوردين عام 1993، إذ جاء تعريف أمن الطاقة

---

(1) China wraps up Lanzhou-Chengdu pipeline, Oil & Gas Technology, 2013, Link: http://bit.ly/3EoeL95

(2) علاء عبد الوهاب عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص592.

(3) عبد القادر دندن، مصدر سبق ذكره، ص58-59.

(4) علاء عبد الوهاب عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص592.

(5) عبد القادر دندن، مصدر سبق ذكره، ص59.

(6) عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي، مصدر سبق ذكره، ص59.

الصيني كونه ضمان أو وفرة عرض الطاقة عالمياً، وتأمين وصولها إلى الصين، فقد اهتمت الصين بموضوع أمن الطاقة بوصفه بعداً أمنياً من أبعاد أمنها القومي، واتجهت سياساتها الخارجية إلى تحقيق تأمين هذا البعد الأمني، فوضعت استراتيجية في هذا المجال قائمة على مجموعة من المرتكزات، مثل: إنشاء مخزون احتياطي نفطي، وتأمين طرق وخطوط نقل الطاقة، واعتماد الآليات التي من شأنها الاستعمال الأمثل للطاقة على المستويين الجزئي والكلي، واتَّعبت الصين دبلوماسية متمثلة بتحقيق التقارب، وتعزيز العلاقات مع الدول المنتجة للنفط، واعتماد سياسة الحياد الإيجابي، بالإضافة إلى اعتمادها على الآليات والوسائل الاقتصادية؛ لتحقيق أهدافها وسياساتها، كإطلاقها لمبادرة طريق الحرير عام 2013، التي تسعى من خلالها إلى ضمان وصول الإمدادات النفطية للصين، والدول التي تقع على طريق الحرير، وفي إطار سياستها القائمة على تحقيق وصول الإمدادات النفطية، وحماية أمنها الطاقوي فقد عملت الصين جاهدة على الاهتمام بالمناطق الغنية بالطاقة، كالشرق الأوسط الذي اتَّجهت إليه اعتماداً على سياسة المصلحة، وتحقيق الأهداف دون الخوض في الصراعات القائمة، أو أداء أدوار تعكس صورة سلبية عن الصين. وتوصل البحث الى نتائج وهي كالاتي:

1. عملت الصين في نهايات القرن الـ 20 على إنشاء خطوط أنابيب لنقل النفط بين المقاطعات الصينية، لضمان وصوله إلى مختلف المقاطعات، لاسيما الصناعية.
2. أن الصين مصممة على تحقيق الاستقرار في إنتاج الطاقة، كما تسعى إلى تطوير مواردها، وتكثيف الجهود للوصول إلى حقول جديدة.
3. تقع معظم حقول النفط الصينية في المناطق الشمالية الشرقية والشمالية الوسطى من البلاد، وتمثل العمود الفقري للإنتاج المحلي.
4. تنتهج الصين العديد من الوسائل لتطبيق المرونة في إمدادات الطاقة منها توفير مخزون احتياطي نفطي، وتطوير حقول النفط، وتأمين وتطوير خطوط نقل النفط.